

خطاب ملكي إلى مجلس النواب[1]

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

حضرات النواب المحترمين

يحق للمغرب أن يفخر ويعتز بتجربته التي لا يمر يوم إلا تزيدنا اقتناعاً بأنها كانت وستظل — إن شاء الله — تجربة ناجحة، وقد وقع عليها اختيارنا، دون أن نتردد ولو لحظة واحدة، فور جلوسنا على عرش أجدادنا الأمجاد، في وقت كان فيه العالم الثالث يتساءل عن مصيره، وها نحن أولاء نزداد كل يوم اقتناعا — بغريزتنا وعقلنا على حد سواء — بأن الله سبحانه قد هدانا إلى اختيار أفضل السبل في زمن لم يخل من متكهنين كانوا ينذروننا بمخاطر الديمقراطية، ويلوحون أمام أعيننا بأشباح التشتت والتفتت الذين هما — بزعمهم — مصدر الجمود والضعف وانعدام الفاعلية.

ولم يكن ذلك ليفت في عزمنا الذي ظل راسخاً لا يتزعزع، وتقديراً منا لما لماضينا من وزن وأهمية في هويتنا اليوم، وحرصاً منا أيضاً على الإحتفاظ برباط متين بين ذلك الماضي والحاضر، استفرغنا الجهد في البحث عن أنسب نظام يكون ضارباً بجذوره في أعماق أصالتنا، ومتفتحا في الوقت نفسه على آفاق مستقبل نريد له أن يكون مشرقاً بالنسبة إلى الأجيال الحاضرة والمقبلة، ومما لاشك فيه أن ديمقراطيتنا ليست ناتجة فقط عن النص المكتوب الذي تتصور فيه وهو الدستور، لأنها قبل أن تتغلغل وتتجلى في قوانيننا، كانت دائماً سلوكاً وإرادة يطبعان كياننا ويتجسدان في تصرفات أمتنا وتقاليدنا.

حضرات النواب المحترمين

وهذا الجانب يعتبر — في نظرنا — عنصراً أساسياً يجب على الجميع أن يعني به ويعززه حتى تظل ديمقراطيتنا دائما خطاباً حياً، وتحتفظ بقوة جاذبيتها بالنسبة إلى الجميع، وهذا العنصر هو ما يحدونا على تفضيل الحوار في جميع المجالات، لأننا مقتنعون أشد ما يكون الإقتناع بأن القرارات والأعمال الصادرة بعد تبادل أوجه الرأي أفضل دائما من غيرها، لأنها تكون بعيدةً أقصى ما يكون البعد عن مزلات الخطأ وتحمل فور صدورها الجميع على الإذعان لها والإلتزام بها.

هذه هي القاعدة التي يقوم عليها سلوكنا، وسنظل متشبثين بها بحول الله، والذي يفرضها علينا ليس الضرورة، بل تصورنا للديمقراطية على أنها في المقام الأول، سلوك خلقي ينبني على الغيرة الوطنية والفضيلة، والفضيلة الأولى التي يجب أن يتحلى بها كل مسؤول تكمن في إشراك رعايانا في القرارات التي تهمهم وتحمل غالبا في طياتها بذور ما سيكون عليه مستقبلهم.

حضرات النواب المحترمين

لقد ربط وسيربط دائماً بيننا وبين شعبنا ميثاق يستمد متانته من جذوره الضاربة في أعماق أمتنا، ويتعلق هذا الميثاق أول ما يتعلق، بأمن وطننا، ولا سيما أمنه الخارجي الذي تنتظرون منا أن نضطلع بأعبائه في جميع

الظروف، ولقد عبر دستورنا عن هذا الميثاق الموغل في القدم عندما جعل منا ضامناً لاستقلال الوطن ووحدة أراضيه.

وتتوفر لدينا للنهوض بهذا التكليف وسائل متنوعة ينبغي أن نذكر من بينها أول ما نذكر، قواتنا المسلحة الملكية الباسلة التي تواجه منذ أكثر من عشر سنين خصماً يتمادى في مكره وتجارب بشجاعة وتفان عزَّ نظيرهما، ينتزعان إعجاب الجميع، ويجعلان منها اليوم جيشاً من الجيوش التي تتحلى أفضل ما يكون التحلي، بتماسك بنيتها وبالمصداقية في هذه الناحية من العالم، وقد سبق أن قمنا بزيارتها في عين المكان، ولاحظنا حينئذ ما يتمتع به رجالها على اختلاف رتبهم من الوطنية وروح الفداء في النهوض بالمسؤولية الثقيلة الملقاة اليوم على عاتقهم، ونأبى هنا إلا أن ننوه مرة أخرى بهم وبإخوانهم من الدرك والقوات المساعدة والأمن الوطني، وأن نعبر لهم جميعاً عما هم أهل له من عرفان، وهو عرفان صادر عن شعبنا جميعه، الذي يرى في الرجال الذين يحاربون ويضحون بأنفسهم، حتى تظل وحدةُ أراضينا في مأمن، مفخرة ومصدر اعتزاز للوطن بأسره.

على أن المشكلة التي تعترضنا اليوم يجب ألا تعتبر بحال من الأحوال عقبة يستحيل تخطيها في طريق التشييد الفسيحة المفتوحة أمامنا، لاسيما وأن حلَّها ينبع طبعا من التاريخ والقانون والمبادىء التي ما فتئنا نتشبث بها ولم ننقطع قط عن الكفاح في سبيل نصرتها.

والحكمة والتعقل يقضيان بأن لا نقف عند هذه المشكلة، مع مواصلة الجهود لوضع حد لها، وأن نوجه تفكيرنا نحو هذه المجموعة الكبيرة التي تتألف من مجموع الأقطار المغربية، وإذا كان الطريق لا يزال محفوفاً بالصعاب، فإن الجيل الذي كافح وناضل وضحى من أجل تحرير بلداننا لا يجمل به أن يتوقف في الطريق، بل عليه القيام بإتمام العمل الذي بدأه، وحينئذ سيكتشف المتشككون وأدعياء الحكمة هشاشة ما يبدو لهم اليوم من قبيل اليقين والإمكانات الهائلة التي توفرها التحولات المعاصرة، فالعالم في تغير مستمر وتطور دائم، وعلينا جميعاً حتى لا نتعرض لأخطار فادحة، أن نسمو بمطامحنا وأهدافنا، وننبذ نزاعاتنا وراء ظهورنا، وعندئذ سنكشف فضائل ونشوة الآفاق المترامية والمشروعات الواسعة التي هي وحدها قادرة على مغالبة عوامل التشتت والإنقسام والعجز.

نعم، ينبغي أن لا نحجب الصعوبات عن أعيننا، بل أن نجعل منها على العكس من ذلك — موضوعاً لتفكير مشترك بيننا يكون صريحا وعميقا ومستديما ولا يبقى مقصوراً على السلطات العليا في دولنا.

وما دمنا قد جعلنا في بلدنا من الحوار وتبادل أوجه الرأي شرعة ومنهاجا، فلمَ لا نحاول أن نتخذ من ذلك قاعدة يمتد حكمها إلى مجموعتنا المغربية ؟ إن أحدا لن يخرج خاسراً من هذا الرهان، وسيتاح بذلك لشعوبنا أن تقدم بلسان ممثليها مساهمتها في إقامة الصرح المشترك.

حقاً توجد نواة في هذا المجال، ولكن ما نسعى إلى تحقيقه سيختلف عن ذلك اختلافاً نريد أن يكون نوعيا ألا يقتصر على فروق بسيطة لا تمس الجوهر في شيء.

لقد انعقد في سنة 1958 بطنجة أول اجتماع ضم ممثلين للأحزاب السياسية الثلاثة : الدستور الجديد عن تونس، وجبهة التحرير الوطني عن الجزائر، وحزب الإستقلال الذي كان وحده إذ ذاك في الحكومة المغربية عن المغرب، ومن ذلك الحين جرت العادة بأن تجتمع هذه الأحزاب كل سنة تقريباً لإحياء لقائها الأول.

ولا جدال في أن ما تبحثه هذه الأحزاب من موضوعات خلال اجتماعاتها من شأنه أن يساهم في التقريب بين شعوبنا، وجعلها تتفاهم فيما بينها على وجه أفضل.

ولكن هذه الهيأة المحترمة التي لا ننوي أن ينكر ما لها من فائدة، تظل في نظرنا ناقصة ومشوبة بقصور بالقياس إلى مؤسساتنا.

ذلك أن الدستور الجديد وجبهة التحرير الوطني هما حزبان للدولتين اللتين يمثلانهما، ومن البديهي أن هذه ليست حالة حزب الإستقلال بالنسبة إلى المغرب، بل ان الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية الذي انضم إلى المجموعة لم يكن يعتبر دون شك في البداية من قبل الحزبين التونسي والجزائري، إلا جناحا من جناحي حزب الإستقلال.

إن أمنيتنا هي إقامة مؤسسة موسعة تتخذ شكل مجلس جماعي تمثل فيه دول المغرب الثلاث وفقاً للقواعد المعمول بها في كل بلد، ومن المؤكد أن الأمر يتعلق في هذه المرحلة بهيأة استشارية فقط، ولكنها ولو لم تخول سلطة التقرير، ستكون لها مساهمة عظيمة وفائدة لا تنكر في إعانة المسؤولين عن شؤوننا العامة على النهوض بالأعباء الثقيلة الملقاة على عاتقهم.

إننا نعلم أن أمنيتنا هي أمنية جميع شعوبنا التي تطمح إلى الوحدة والأخوة، فعسى الله جلت قدرته أن يقيض لها الإستجابة لما ستعود به من خير عميم على مجموعتنا كافة.

لذا نهيب بجميع الأحزاب الممثلة في مجلسكم الموقر أن تستجيب لندائنا هذا وترفع إلينا قائمة من ترشحهم لتمثيل المغرب في المؤسسة الجماعية الإستشارية التي نقترح تشكيلها.

والسلام عليكم ورحمة الله.

الجمعة 20 شوال 1406 — 27 يونيو 1986

(1) تلا هذا الخطاب الملكي أمام مجلس النواب السيد أحمد رضا كديرة مستشار جلالة الملك.